

بقية محاضرات مقياس مدخل للاقتصاد (موجه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إسلامية
المجموعة 1+ المجموعة 2)

الأستاذة: علالي سارة + الأستاذة قشي مريم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المحاضرة رقم 08: الأنشطة الاقتصادية (تابع)

3- نشاط التوزيع: يقصد بعملية التوزيع كيفية تقسيم عوائد عوامل الانتاج على العوامل المساهمة في عملية الإنتاج، وللتوزيع نوعان أساسيان هما:

❖ التوزيع الوظيفي: ويتمثل في توزيع الدخل على أصحاب عوامل الانتاج (العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم) لكل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية. بحيث يقابل كل عامل انتاجي عائد معين على النحو التالي:

العمل ← الأجر

رأس المال إذا كان في شكل أسهم ← الربح

رأس المال إذا كان في شكل سندات ← للفائدة

الأرض ← الربح (وهو الثمن أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد).

التنظيم ← الربح

❖ التوزيع الشخصي: ويتمثل في مقدار ما يحصل عليه الأفراد أو القطاع العائلي من دخل، بحيث لا يؤخذ بعين الاعتبار مصدر الدخل.

4- أنشطة الاستهلاك، الاستثمار والادخار:

❖ **نشاط الاستهلاك:** الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل يخصص للإنفاق على السلع والخدمات لإشباع حاجات المستهلك.

❖ **نشاط الادخار:** الادخار هو جزء من الدخل غير مخصص للاستهلاك، والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية، كما يمكن تعريفه على أنه حفظ السيولة لأغراض الاستخدام على المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، سفر،...).

❖ **نشاط الاستثمار:** الاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أفضل.

المحاضرة رقم 09: التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي (جزء 1)

يقصد بالتحليل الاقتصادي عملية الاستدلال المنطقي التي يقوم بها الباحث الاقتصادي في محاولة لاكتشاف العلاقات بين مختلف المتغيرات والظواهر الاقتصادية. ويستخدم الباحث الاقتصادي نوعين من التحليل الاقتصادي هما التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي.

1- **التحليل الاقتصادي الكلي (النظرية الاقتصادية الكمية):** البطالة، ميزان المدفوعات، التجارة الخارجية،...، وعليه يمكن القول بأن هذا النوع من التحليل يهتم بدراسة المجاميع الاقتصادية الكبرى بهدف تحقيق التوازن العام.

❖ مفاهيم خاصة بالاقتصاد الكلي:

● **الأعوان الاقتصاديون:** هم أشخاص طبيعيين أو معنويون لهم تأثير على الحياة الاقتصادية حيث يمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية أو مبادلة.

• القطاعات الاقتصادية: وهي:

قطاع العائلات



قطاع المؤسسات



قطاع الحكومة



قطاع العالم الخارجي



- **الدخل القومي والنتاج القومي:** يعتبر الدخل و الناتج القومي من أكثر المؤشرات شيوعا و استخداما لقياس مدى كفاءة و نمو الأداء الاقتصادي، فهو أداة تحليلية متقدمة تساعد في التخطيط و رسم السياسات الاقتصادية.
- وحتى نتوصل لمفهوم الدخل و الناتج القومي نستعرض نموذج التدفق الدائري للدخل مع افتراض أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق مكون من قطاع العائلات و قطاع المؤسسات (المنتجين).

التدفق الدائري للدخل



يتلخص النموذج في التدفقات التالية :

• يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل ، وأرض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

• يحصل القطاع العائلي في المقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور ، الربح ، الفوائد ، والأرباح . ومجموع هذه الدخول يطلق عليها **الدخل القومي**.

• يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

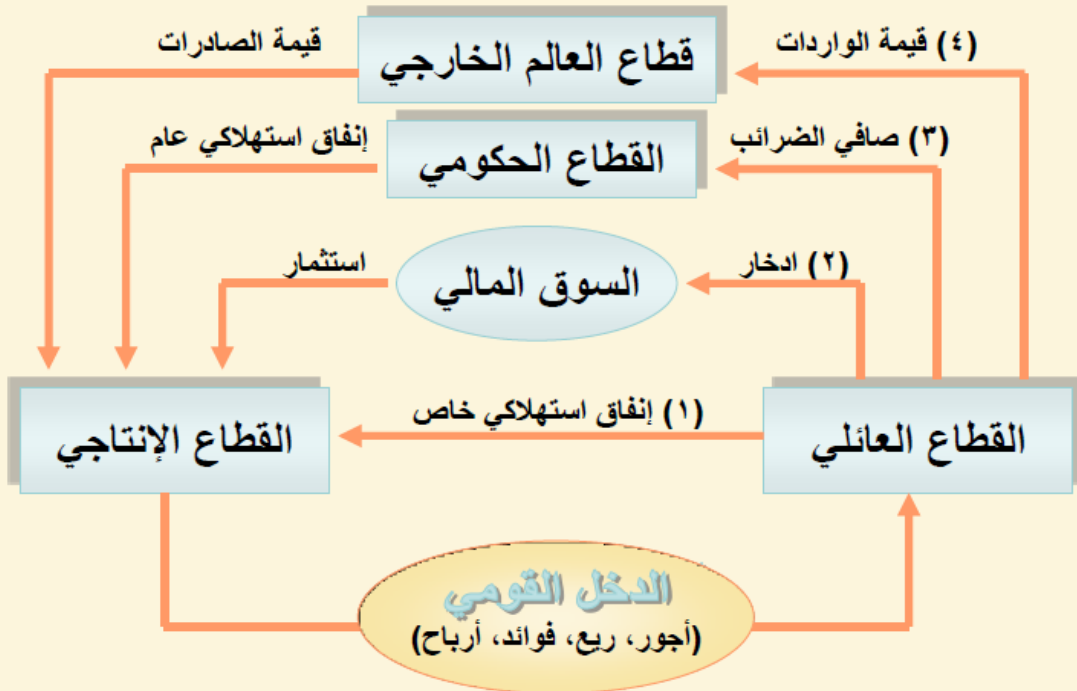
• يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة السلع والخدمات **الناتج القومي**

نخلص إلى أن:



مبادئ الاقتصاد الكلي / د. عبلة بخاري

التدفق الدائري للدخل



من خلال الطرح السابق نخلص إلى أن:

الناتج القومي: هو القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة.

الدخل القومي: هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة.

يعتبر مستوى الدخل الوطني وشكل توزيعه بين أفراد المجتمع أحد المقاييس المستعملة في تقدير مستوى الرفاهية الاقتصادية لمجتمع ما. بحيث من الناحية النظرية (بافتراض عدالة التوزيع) لو ارتفع الدخل الوطني بمعدل أكبر من معدل نسبة تزايد السكان خلال فترة زمنية معينة لارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي تزايد رفاهيته الاقتصادية - المادية - هذا يعني أنه أصبح يستطيع، في المتوسط، الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات وبالتالي ارتفعت قدرته على اشباع حاجاته أكبر من ذي قبل. وعليه فان متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يساوي إلى:

$$م ن ف = (\text{الدخل الوطني}) / (\text{عدد السكان})$$

فحينما يكون نمو الدخل الوطني أكبر من نمو عدد السكان، نقول أنه بشكل عام زاد نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي زادت قدرته الشرائية التي يعبر عنها بالرفاهية.

إن هذا المؤشر يمكن ألا يعبر عن الواقع الاجتماعي بحيث لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أهمها العدالة الاجتماعية من ناحية ومدى تركز الثروة عند فئة ما من ناحية أخرى وكذلك نسبة البطالة.

- **التجارة الدولية:** وتعني مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين و معنويين يقيمون في دول مختلفة. ومن أبرز أسباب قيام التجارة الدولية نذكر ما يلي:
 - عدم قدرة أي دولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات.

- بتوسع نشاط المؤسسات زاد حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتوجات عن طريق التصدير.
- تقسيم العمل الدولي: ظهرت دول متخصصة في إنتاج الصناعي مثل اليابان ودول متخصصة في الإنتاج الزراعي مثل: الهند، استراليا...
- نظرية التكاليف النسبية: (الميزة النسبية) من مصلحة أي دولة أن تخصص في إنتاج المنتجات ذات التكاليف النسبية الأقل وتصدير الفائض منها والبحث عن استيراد المنتجات ذات التكاليف النسبية المرتفعة. (دافيد ريكاردو).

أهمية التجارة الدولية: تبرز أهمية التجارة الدولية في النقاط التالية:

✓ اقتصاديا:

- تصريف فائض الإنتاج.
- الحصول على سلع وخدمات بأقل تكلفة.
- زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية.
- مؤشر على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات المفيدة في بناء الاقتصاديات.

✓ اجتماعيا:

- زيادة رفاهية الأفراد.
- تحقيق كافة الرغبات وإشباع الحاجات.
- الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات بأسعار رخيصة.

✓ سياسيا:

- إقامة علاقات ودية مع الدول المتعامل معها.

- تعزيز بنية الدفاع الأساسية في الدول من خلال استيراد أحسن ما توصلت إليه العلوم في مجال الصناعة الحربية.

• **ميزان المدفوعات:** هو سجل يتضمن القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما و الغير مقيمين فيها خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية يتكون هذا الميزان من جانبيين أحدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي وآخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي. والشكل الموالي يوضح مكونات ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات	
مدين (مدفوعات، التزام)	دائن (مقبوضات، حقوق)
1. الحساب الجاري	
أ. الميزان السلعي (وراوات من السلع)	صادرات من السلع.
ب. ميزان الخدمات (وراوات من الخدمات)	صادرات من الخدمات.
ج. تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ لخارج الدولة)	تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ إلى داخل الدولة)
الهيئات الممنوحة إلى الدول الأخرى	الهيئات الممنوحة من الدول الأخرى.
2. حساب رأس المال	
أ. حساب رأس المال	
- الاستثمارات الأجنبية إلى خارج الدولة.	- الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدولة.
- القروض الممنوحة إلى الدول الأخرى.	- القروض الممنوحة من الدول الأخرى.
3 حساب الاحتياطيات من العملات الأجنبية	

المحاضرة رقم 10: التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي (جزء 2)

2- التحليل الاقتصادي الجزئي (النظرية الاقتصادية الجزئية): هو التحليل الذي يتخذ من

الوحدات الصغيرة والفردية موضوعا للدراسة والبحث، مثل المستهلك، المنتج، سوق سلعة

معينة، وهو يدرس المشكلات الاقتصادية الخاصة بسلوك هذه الوحدات، وتحليلها بهدف

الوصول إلى التوازن على مستوى كل وحدة منهم: توازن المستهلك، توازن المنتج وتوازن سوق سلعة ما.

❖ مفاهيم خاصة بالاقتصاد الجزئي:

● **نظرية الطلب:** الطلب هو الكميات من السلعة أو الخدمة التي يكون المستهلك راغبا و قادرا على شرائها عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية محددة إذن الطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على الشراء.

✓ **محددات الطلب:** يقصد بها العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة معينة أو خدمة

معينة. وهي تنقسم إلى محددات كمية يمكن قياسها نقديا أو عدديا ومحددات نوعية لا يمكن قياسها عدديا أو نقديا أو بأي شكل آخر.

المحددات الكمية تشمل: سعر السلعة نفسها، دخل المستهلك، أسعار السلع الأخرى (المكملة و البديلة)، توقعات المستهلك وعدد المستهلكين.

المحددات النوعية: بالإضافة للعوامل السابقة نجد أن الطلب على بعض السلع يتأثر بعوامل خاصة مثل العوامل المناخية، الاجتماعية، السياسية والدينية التي تعتبر عوامل كيفية تؤثر على الطلب ومن أمثلة هذه المحددات: أذواق المستهلكين والعادات و التقاليد و الدين.

✓ **قانون الطلب:** هو العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة و سعر السلعة نفسها

و بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه:

- إذا انخفض سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها تزيد.

- إذا ارتفع سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها تنخفض.

✓ **جدول ومنحنى الطلب:** ثمة علاقة واضحة بين سعر سلعة في السوق والكمية

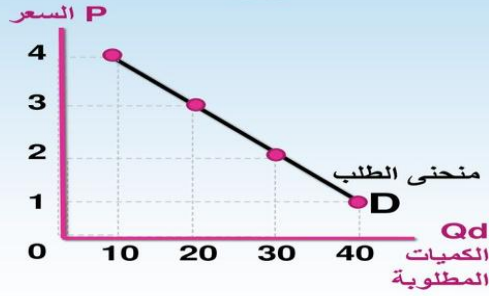
المطلوبة منها وهذه العلاقة ما بين السعر والكمية المشتريات يطلق عليها اسم :

منحنى الطلب أو جدول الطلب.

جدول الطلب

الكميات المطلوبة Qd	السعر P
40	1
30	2
20	3
10	4

منحنى الطلب



- **نظرية العرض:** العرض هو الكميات من السلعة أو الخدمة التي يكون المنتج راغبا و قادرا على إنتاجها عند الأسعار المختلفة خلال فترة محددة إذن العرض هو الرغبة في إنتاج تلك الوحدات من السلعة و القدرة على إنتاجها و عرضها.

✓ **محددات العرض:** هي العوامل المؤثرة على عرض سلعة أو خدمة معينة بالزيادة أو

النقصان وتشمل: سعر السلعة، أسعار السلع الأخرى، أسعار عوامل الإنتاج، التقدم التقني و التكنولوجي، سياسات الحكومة والتنبؤات عن الأسعار في المستقبل.

✓ **قانون العرض:** هو العلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة و سعر السلعة نفسها

وبافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه:

- إذا انخفض سعر السلعة فإن الكمية المعروضة منها تنخفض.

- إذا ارتفع سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها ترتفع.

✓ **جدول ومنحنى العرض:** ثمة علاقة واضحة بين سعر سلعة في السوق والكمية

المعروضة منها وهذه العلاقة ما بين السعر والكمية المعروضة يطلق عليها اسم:

منحنى العرض أو جدول العرض.

جدول العرض

الكميات المعروضة Qs	السعر P
5	1
10	2
15	3
20	4

منحنى العرض



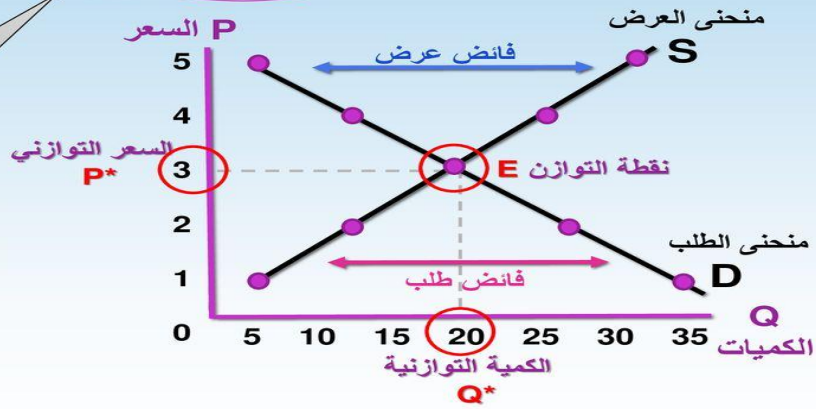
- آلية توازن السوق: إن الثمن أو السعر يتحدد من خلال قوى العرض و الطلب فسعر السلعة أو الخدمة يتحدد من خلال تفاعل قرارات المستهلكين و التي يمثلها طلب السوق، مع قرارات المنتجين و التي يمثلها عرض السوق.
- إذن يتحقق التوازن في سوق السلعة أو الخدمة عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وبيانها يتحدد التوازن عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض وعند نقطة التقاطع التي تتساوى فيها الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يكون سعر التوازن.

التوازن على الجدول

يسمى الفائض وفقا للكمية الأكبر

نوعه	الفائض	الكميات المعروضة Qs	الكميات المطلوبة Qd	السعر P
طلب	30	5	35	1
طلب	16	12	28	2
توازن	0	20	20	3
عرض	13	25	12	4
عرض	25	30	5	5

التوازن بيانياً



يتم تحديده بـ
تقاطع
منحنى العرض مع الطلب
وعندها
 $Q_d = Q_s$

المحاضرة رقم 11: الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية

النظام الاقتصادي هو الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية و حل مشاكلها العملية. إذن فالنظام الاقتصادي يركز على مجموعة من القواعد و القيم التي يراعيها المجتمع في نشاطه الاقتصادي و يلتزم بها.

وقد ظهرت على مر التاريخ عدة أنظمة اقتصادية سعت إلى وضع مناهج للإجابة عن تساؤلات ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟.

1- النظام الرأسمالي: هو نظام اقتصادي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها، ويزداد مفهوم الملكية الفردية في الموارد النادرة حيث يفتح السوق المنافسة بين الأفراد لاستغلالها بكفاءة.

وقد ظهرت الرأسمالية على يد آدم سميث الذي أسس المدرسة الكلاسيكية ووضع أصول المذهب الرأسمالي في كتابه ثروة الأمم 1776.

• مبادئ النظام الرأسمالي: يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من المبادئ أبرزها: الملكية الفردية، الحرية الاقتصادية، المنافسة وحافز الربح.

● **مزايا النظام الرأسمالي:** نجم عن انتهاج النظام الرأسمالي مجموعة من المزايا أبرزها:

- تطور العملية الإنتاجية.
- تحسن مستوى المعيشة نسبيا.
- كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية.

● **عيوب النظام الرأسمالي:** إن المزايا المتعددة للنظام الرأسمالي لم تحل دون بروز عدة عيوب

أبرزها:

- استفحال ظاهرة الاحتكار.
- سوء توزيع الدخل والثروة.
- الحرية الوهمية.
- انتشار البطالة وتكرر الأزمات الاقتصادية.

● **حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:**

يتم حل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق (العرض و الطلب) حيث يتم تحديد الإنتاج بناء على طلب المستهلك و هذا ما يسمى بسيادة المستهلك. المنتج يسعى لتحقيق أقصى ربح و منه رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، أي أن كمية و نوعية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها.

2- النظام الاشتراكي (التخطيط المركزي):

النظام الاشتراكي هو نظام يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (الملكية الجماعية) أراضي، آلات، مصانع...، وتتخذ جميع القرارات فيه من خلال جهاز التخطيط و من هنا جاءت تسميته بنظام التخطيط المركزي.

لقد كان كتاب رأس المال لكارل ماركس سنة 1867 نقطة البداية لنشأة النظام الاشتراكي.

- **مبادئ النظام الاشتراكي:** يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة من المبادئ أبرزها:
 - الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.
 - التخطيط.
 - إشباع الحاجات العامة وليس الربح.
- **مزايا النظام الاشتراكي:** من أبرز مزايا هذا النظام نذكر ما يلي:
 - توزيع متكافئ للدخل.
 - الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية.
 - غياب ظاهرة الاحتكار.
- **عيوب النظام الاشتراكي:** حمل النظام الاشتراكي في طياته مجموعة من العيوب من أبرزها:
 - ضعف الحافز للإنتاج.
 - انخفاض انتاجية العمال.
 - قلة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية.
 - سيادة التعقيد والبيروقراطية.
 - عدم تحقيق الكفاية والعدل.
- **حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي**

جهاز التخطيط المركزي هو من يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية وتوزيع الموارد على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها.

3- النظام الاقتصادي المختلط:

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية و لم تتحدد في إطاره سمات معينة تجعل منه نظاما اقتصاديا معيناً بصفاته. وعليه هو نظام اقتصادي خليط بين النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي.

• مبادئ النظام الاقتصادي المختلط: يعمل هذا النظام في ظل المبادئ التالية:

- المحافظة على المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي كالحرية الفردية و الملكية.
- تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد ضمن خطط محددة لعلاج المشكلات الاقتصادية.
- المحافظة على حقوق العمال.
- توفير البنية التحتية للاقتصاد.

• حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وأيضا ترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية.

المحاضرة 12: الاقتصاد الإسلامي

هناك اختلاف بين الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي حول طبيعته وماهيته حيث ربطه البعض بالجانب الفقهي في المعاملات وبذلك كانت هذه الدراسات عرضا لجانب الحلال والحرام في المعاملات المالية وهناك من يرى ان الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علما قائما بذاته وأن يبحث في آثار الأحكام الفقهية على السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات ،وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين الفقه والأحكام الشرعية وكذا القوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى.

1- ماهية علم الاقتصاد الإسلامي:

عرفه الدكتور محمد العربي بأنه: «مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن و السنة، و البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة و عصر»، وعرفه الدكتور محمد عبد المنعم عفر على أنه: «علم يهتم بدراسة كيفية استخدام الانسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي وجماعاته المعيشية والدينية على مر الزمن»، كما عرفه

الدكتور محمد شابرا على أنه «ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة المجتمع من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبير حرية الأفراد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة».

وعليه فإن الاقتصاد الإسلامي علم قائم بذاته متصل بعلوم أخرى كعلم فقه المعاملات العقيدة و التفسير والحديث فهو يضم مجموعة الأصول العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي وهي مستنبطة من الكتاب والسنة والأحكام الفقهية ويدرس السلوكيات والظواهر المالية ومدى إمكانية أن تندرج ضمن تلك الأصول المحددة وفق الشريعة الإسلامية.

2- مقارنة بين النظام الاسلامي و الأنظمة الوضعية:

طرح الاقتصاد الإسلامي كبديل للأنظمة الاقتصادية الوضعية فما عرفته تلك الأنظمة من أزمات بين أن المبادئ التي تقوم عليها تلك الأنظمة مبادئ خاطئة أدت وماتزال إلى أزمات دولية كبدت الدول والأفراد خسائر مالية فادحة وبالرغم من ذلك ومع تصحيح بعض الاختلالات ما يزال المجتمع الدولي يدافع على أنظمته .

❖ حسب مبدأ الدين والعقيدة:

✓ النظام الرأسمالي : نشأ في بيئة علمانية تفصل الدين عن الدولة هذا النظام نشأ

على يد (ادم سميث) من خلال كتابه ثروة الأمم .

✓ النظام الاشتراكي: اقترن بعقيدة الإلحاد أي لا إله والحياة مادة فلا تأثير للدين

مطلقا على الاقتصاد و كتاب رأس المال (لكارل ماركس) ينتقد ويعارض

الرأسمالية ويعتبرون الدين أفيون الشعوب.

✓ النظام الاقتصادي الإسلامي: الدين يوجه الاقتصاد والاقتصاد يرتبط بالدين

عقيدة وشريعة فهو لا ينفصل عنه.

❖ حسب مبدأ الملكية الفردية:

✓ النظام الرأسمالي: للفرد الحق في تملك وسائل الإنتاج دون قيود أو شروط والأفراد يملكون عناصر الإنتاج.

✓ النظام الاشتراكي: الملكية عامة ولا يحق للفرد أن يملك ملكية خاصة به ويعتبر الفرد مجرد أجير لدى الدولة.

✓ النظام الإسلامي: يحق للفرد أن يملك وسائل الإنتاج وفق الضوابط والقيود الشرعية مع عدم الاضرار بمصلحة الجماعة.

❖ حسب مبدأ الحرية الاقتصادية:

✓ النظام الرأسمالي: تعتبر الحرية مطلقة والدولة لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية ولل فرد مطلق الحرية ولكن بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929م صارت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي في بعض الجوانب.

✓ النظام الاشتراكي: الدولة هي التي تدير وتوجه الاقتصاد وتشرف عليه عبر جهاز التخطيط المركزي وليس للفرد الحرية.

✓ النظام الإسلامي: الأصل عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا إذا دعت الحاجة لذلك والتدخل يكون لهذه المصلحة ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم (دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض).

❖ حسب مبدأ الربح:

✓ النظام الرأسمالي: يعتبر الربح الهدف الرئيس والمهم لبقاء المشروع واستمراره وهو الدافع للاستثمار.

✓ النظام الاشتراكي: الربح ليس هدف، وإقامة المشاريع هدف اجتماعي متمثل في تأمين السلع التي يحتاجها الناس لسد حاجتهم وقد تكون المشاريع خاسره ومع ذلك تستمر.

✓ النظام الاقتصادي الإسلامي: الربح هدف اقتصادي ولكنه ليس الهدف الرئيسي.

❖ حسب مبدأ آلية السوق:

✓ النظام الرأسمالي: الأسعار تتحدد من خلال قوى العرض والطلب والتسعير مرفوض مطلقا وللسوق شروط لتحقيق المنافسة التامة ولا يوجد قيم ومبادئ تحكم السوق في هذا النظام.

✓ النظام الاشتراكي: الدولة هي التي تنتج وتمتلك المشاريع وتحدد الأسعار ولا وجود لقوى العرض والطلب فيه.

✓ النظام الاقتصادي الإسلامي: الأصل أن الأسعار تحدد من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض والدولة لا تسعر إلا عند الضرورة والحاجة والسوق يعمل من خلال ضوابط شرعية ومبادئ أخلاقية ومن الأمثلة على ذلك تحريم الربا والغش والاحتكار وإذا وجد فإن الدولة لها الحق في التسعير والتدخل.

❖ حسب الهدف من هذه الأنظمة:

✓ النظام الرأسمالي: مادي هو السعي وراء حاجات المجتمع وإشباع رغباته بأي وسيلة.

✓ النظام الاشتراكي: الهدف مادي هو تأمين حاجات المجتمع.

✓ النظام الاقتصادي الإسلامي: اهتم بتأمين حاجات المجتمع اقتصاديا كما اهتم بالأفراد والإسلام جعل من أهداف الاقتصاد تحقيق رضا الله سبحانه وتعالى وهو لهذا يسعى لتحقيق هدفين دنيوي وأخروي وهذان الهدفان لا تعارض بينهما بل مكملان لبعضهما البعض....

- ترشيد استخدام الموارد الانتاجية : يحث الإسلام على استثمار الموارد سواء تلك التي في صورة أموال أو أملاك فلا يجوز تعطيل الموارد أو حبسها وعدم الانتفاع بها أو إساءة استخدامها. ولذلك نجد مثلا الزكاة كوسيلة لحث الافراد على استثمار أموالهم وعدم اكتنازها فباستثمارها تنمو الأموال والعوائد .

- تقديم الحلول الاقتصادية المناسبة للمشكلات الاقتصادية: يتميز هذا النظام بقواعده وأسسها التي مصدرها الشريعة الإسلامية ما يجعلها مصدرا مهما لإيجاد أو تقديم الحلول المناسبة لمواجهة المشكلات الاقتصادية بكفاءة لأن مصدر تلك القواعد هو الرب جل وعلا.

3- مهام الاقتصاد الإسلامي: تنظيم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع: وهذا في العديد من جوانب النشاط الاقتصادي مثل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع حيث يقوم هذا النظام بتوضيح وضبط العقود (كعقود البيع في الاسلام شروط صحة البيع، عقود الشراكة وكيفية استثمار رؤوس الاموال...) والمعاملات في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية.

4- خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي: يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه جزء من شريعة كاملة جاءت لتنظيم حياة الفرد والمجتمع وهذا النظام يركز على خصائص ودعائم من أبرزها:

الخاصية الأولى: اقتصاد قائم على العقيدة

الخاصية الأساسية للاقتصاد الإسلامي أنه اقتصاد عقدي حيث يسعى الفرد والمجتمع إلى تحقيق العبودية الخالصة لله جل وعلا .

الخاصية الثانية: الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامه

يوفق نظام الاقتصاد الإسلامي بين المصلحة العامة والخاصة حيث يجعل لكل منهما دورا خاصا يقوم به دون تعارض او تصادم.

حيث ينظر الاقتصاد الإسلامي الى الفرد كوحدة اقتصادية ذات ارتباط بالمجتمع فهو يراعي ان يكون تصرفه محققا لأهداف ثلاثة

أولاً: تحقيق مصلحة ذاتية مباحة له.

ثانياً: ألا يتعارض تحقيق تلك المصلحة مع مصلحة الغير أو مع مصلحة المجتمع.

ثالثاً: اعتبار المصلحة الأخروية بجانب المصلحة الدنيوية وتحقيق الكفاية الاقتصادية للفرد وأسرته.

الخاصية الثالثة: التكامل بين اشباع الجوانب المادية والمعنوية

أي الجمع بين اشباع حاجات الروح والمادة وهذا عكس النظم الاقتصادية الوضعية التي تتفق في توجيه العناية لتحقيق الاشباع المادي لحاجات الانسان دون اعتبار كبير للقيم الروحية.

الخاصية الرابعة: إقرار الملكيتين الخاصة والعامة:

يختلف الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية في موقفه من الملكية من ناحيتين رئيسيتين:

الناحية الأولى: أن المالك الحقيقي للأشياء هو الله وأن ملكية البشر ملكية استخلاف لعمارة هذا الكون بالضوابط الشرعية.

الناحية الثانية: أنه يأخذ بازدواجية أي بالجمع بين الملكية العامة والخاصة وأن كلا منهما أصلاً وليس استثناء يفرضه الواقع.

الخاصية الخامسة: إقرار الحرية الاقتصادية المنضبطة

الاقتصاد الإسلامي يقر الحرية الاقتصادية للفرد في الاستثمار والاستهلاك ويضبطها بقيود تكفل الى حد كبير عدم إساءة استخدامها.

لا يجوز للفرد ان يستثمر ملكيته في انتاج الخمر او غيره مما حرم الله سبحانه أو التعامل بالمشروعات الربوية أو التي تقوم على الضرر والاكْتساب الغير مشروع.

هذا الموقف الضابط للحرية يهدف إلى زيادة حجم المنافع وتقليل المضار من خلال ما تغرسه المبادئ الدينية من أسس تربوية وأخلاقية في نفس الفرد.

الخاصية السادسة: اقتصاد لا ربوي

الاقتصاد الإسلامي لا يقر المعاملات الربوية ولا يسمح بوجود المؤسسات الربوية لما فيه من ظلم واضرار وأكل لأموال الناس بالباطل، وتكلم العلماء عن بعض مفسده الاقتصادية والاجتماعية وأثبتوا أن الربا يؤدي الى: حصول الأزمات، وأخذ حقوق الغير كما يؤدي إلى التكاثر وعدم استثمار الموارد وعدم الاستفادة منها استفادة كبيرة.

الخاصية السابعة: اقتصاد قائم على الأخلاق

تستبعد النظم الاقتصادية الوضعية العنصر الأخلاقي أو ربطه بالدراسات الاقتصادية على اعتبار أن الاقتصاد علم مادي لا يهتم بالأخلاق بقدر اهتمامه بالإنسان وعلاقته المادية الطبيعية بحيث لا توجد صلة مباشرة بين الاقتصاد والأخلاق حسب ما يزعمون في ظل تلك الأنظمة.

الاقتصاد الإسلامي لا يفصل بين الأخلاق والاقتصاد الذي يمثل في غالبية معاملاته سلوك بين طرفين أو أكثر، قال صلى الله عليه وسلم (التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين يوم القيامة).